ماذا وراء القرار الاردني بوقف استيراد زيت الضفة الغربية ؟

جمعيات التسويق الزراعي تعصر المزارعين حتى العظم

الضفة الغربية ـ لمراسلنا :

أوقفت السلطات الاردنية ، خلال الاسبوع الماضي ، استيراد زيت الزيتون من الضفة الغربية ، واصدرت في الوقت نفسه سلسلة جديدة من التعليمات لاعادة تنظيم عملية تسويق الزيت في الاردن . بررت وزارة التموين الاردنية هذه الاجراءات بانها نتيجة استغلال بعض التجار للموقف ولجوئهم لشراء الزيت من المزارعين باسعار بخسة وبيعه باسعار اعلى من ذلك بكثير ، ووجود زيت مغشوش . وقد جاء هذا القرار بعد ان جرى تصدير معظم الكمية المخصصة للضفة الغربية . ولكن ما لم تعلن عنه وزارة التموين الاردنية ، هو ان الذين استغلوا سوء اوضاع المزارعين هم نواب اردنيون ، وجمعيات تسويق زراعي تشرف عليها السلطات الاردنية ، وان هؤلاء قد تمكنوا من ذلك بفعل التسهيلات الممنوحة لهم من تلك السلطات وبتغاضي ـ مدفوع الثمن ـ منها .

افراغ القرار من محتواه قبل صدوره

وكانت الحكومة الاردنية قد اصدرت في اوائل شهر كانون الثاني الجاري ، قرارا باستيراد حوالي ١٥٠٠ طن من زيت الضفة الغربية .

وقبل الدخول في مناقشة التفاصيل المتعلقة بايصال هذه الكمية للاسواق الاردنية ، نشير الى الملاحظات التالية :

١) جاء صدور القرار متاخرا حوالي ثلاثة اشهر عن بدء نزول الزيت الى الاسواق . وافادت مصادر مطلعة لمراسلنا ان تاخير اتخاذ القرار ناجم عن معارضة بعض التجار من النواب الاردنيين الذين كانوا قد استوردوا كميات كبيرة من الزيت الاسباني واليوناني ، وحاجتهم لمهلة حتى يتم تسويق هذه الكميات دون منافسة .

٢) ان الكمية التي سمحت السلطات الاردنية باستيرادها تساوي بالتقريب انتاج قريتين متوسطتين من القرى المنتجة للزيت ، واقل من انتاج بلدة مثل سلفيت مثلا . وبالقاء نظرة على كيفية توزيعها على المناطق (نابلس ٥٢٥ طن ، جنين ٢٧٥٠ طن ، قلقيلية ٢٠٠ طن ، رام الله ٢٠٠ طن ، طولكرم ٢٠٠ طن) ، يتضح ان الكمية المقررة لكل لواء ، تشكل اقل من انتاج قرية او بلدة واحدة من اللواء نفسه .

٣) ان الاوساط المقربة للاردن والنواب الاردنيين قد علموا بالقرار قبل اعلانه ، وبالتالي فقد قام بعضهم بشراء كميات كبيرة من الزيت ، عبر وسطاء وسماسرة ، وباسعار متدنية ، حيث استغلوا حاجة المزارعين وسوء اوضاعهم (كما كان يفعل المرابون في العهد الاردني) ، وبمجرد صدور القرار سارعوا بتصدير هذه الكميات . وفي منطقة نابلس لوحدها ، حيث خصص لها ٥٢٥ طنا ، صدر احد التجار وهو نائب اردني ٤٥٠ طنا منها لحسابه الخاص (٣٢ سيارة ، تتراوح حمولة الواحدة منها بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ تنكة) .

ينهشون لحم المزارع باسم تقديم العون له

رغم ان وزارة التموين الاردنية حددت بانها ستشتري تنكة الزيت بوزن قائم ١٨ كيلو غراما ، بمبلغ ٢٥ دينارا اردنيا ، وهو سعر مناسب للمزارعين ، الا انها فتحت الباب على مصراعيه لوكلائها ومعتمديها في جمعيات التسويق الزراعي لنهش المزارع واستغلاله . حيث اشترطت وزارة التموين الاردنية تصدير اي كمية باستصدار شهادة منشأ من جمعية التسويق الزراعي في المنطقة المعنية . وحددت لهذه الجمعيات شراء كيلوغرام الزيت بـ ١٢٠ قرشا اردنيا (فيكون سعر التنكة سعة ١٧ كغم ١ر٢٢ دينارا) ، اي انها ابقت ثلاثة دنانير اجور نقل ورسوم فحص ، وغير ذلك من المصاريف التي يتكبدها المزارع ، فكيف تصرفت جمعيات التسويق في جمع الزيت من المزارعين ؟!

تصاريح في السوق السوداء

حدد القرار الاردني المعلن هدف استيراد الزيت بتقديم العون للمزارع ، الا ان معظم جمعيات التسويق الزراعي تعاملت مع المسالة بمنطق آخر ، اختلف شكله من منطقة الى اخرى ، وظل جوهره «تحقيق اقصى ربح ممكن للاوساط المقربة من الاردن ومن تلك الجمعيات» . ففي نابلس مثلا صدرت معظم الكمية لمصلحة نائب اردني ، كما استطاع تجار آخرون الحصول على تصاريح مناطق اخرى وتصدير زيت مغشوش (مخلوط بزيت الجفت) باسمها .

جمعيات لعصر عرق المزارع

اما في منطقة رام الله ، فقد عمدت جمعية التسويق الزراعي الى توزيع حصة المنطقة على القرى ، وطلبت من تاجر او اكثر من كل قرية ان يتولوا عملية شراء الزيت ، بسعر ١٢٠ قرشا اردنيا للكيلو ، تدفع للمزارع بعد تسويق الزيت في الاردن ، على ان لا تزيد نسبة حموضة الزيت عن ٣ بالمئة ، واشترطت ارفاق الكمية بفحص مخبري معتمد من مختبر يملكه نائب اردني في منطقة نابلس . وعلم مراسلنا ان المختبر المذكور يتقاضى عن فحص كل عينة ثلاثة دنانير اردنية (لا يكلف الفحص اكثر من عدة ملاليم) . وللمزيد من التعجيز فان وزارة التموين الاردنية تشترط ان تكون نسبة الحموضة موحدة في كل سيارة ، بمعنى انه اذا ما تم انتقاء تنكتين من احدى السيارات ، وكانت نسبة الحموضة في احداها ١ بالمئة والاخرى ٢ بالمئة ، تعتبر حمولة السيارة غير موحدة ، رغم ان كلا النسبتين تحت الحد الاقصى المسموح به . وافادنا مصدر زراعي مطلع ان نسبة الحموضة تختلف من مزارع لآخر ، وعند نفس المزارع بين برميل زيت واخر ، تبعا لعوامل كثيرة متغيرة ولذلك فان توحيد نسبة الحموضة تتطلب خلط كميات الزيت في خزان ضخم واعادة تعبئتها من جديد . وبديهي ان مثل هذا الخزان لا يتوفر لاي مزارع في الضفة الغربية ، اي ان اشتراط توحيد نسبة الحموضة هو شرط تعجيزي ، يمكن السلطات الاردنية من اعتبار حمولة اي سيارة زيت حمولة مغشوشة وتعيدها .

وطلبت جمعية التسويق الزراعي في رام الله ان يدفع كل مزارع للجمعية عشرة قروش اردنية عن كل كغم زيت يتم تصديره ، على ان تدفع سلفا ، وقبل ان يضمن المزارع بيع زيته او ان يقبض ثمن هذا الزيت .

وعندما طرح مسؤولو الجمعية هذا الشرط سألهم احد المزارعين : «من المعروف ان معاصر الزيتون تتقاضى من المزارعين 1/17 من الزيت جبيه ، سلفا ، ٥ر٨٢ دينارا موزعة كما يلي :

٥ر٢٢ دينارا ثمن تنك

٥١ دينارا رسوم ختم معاملة للجمعية

٩ دنانير رسوم فحص لمختبر النائب الاردني (على اعتبار انه يعبئ ٣٠ الـ تنكة من ٣ براميل تختلف نسبة حموضتها) .

وبعد ان يدفع هذا المبلغ يسلمها لاحد التجار ، الذي يعبئ في السيارة ما يتراوح بين ٨٠٠ ـ ١٠٠٠ تنكة ويبيع التنكة بـ ٢٥ دينارا ، يدفع للمزارع منها ٢٢ دينارا او ربما اقل . وقد يلجأ هذا التاجر الى غش الزيت ، فيخلطه بزيت جفت ، او زيت «الموزليمو» (يستخرج من زيتون يزرع في الكيبوتسات الاسرائيلية ، نوعيته رديئة ويباع بنصف سعر الزيت البلدي) ، وعند وصول هذه السيارة الى الاردن واكتشاف الغش فانها تصادر ، فما ذنب المزارع الذي وضع زيتا مطابقا لمواصفات وزارة التموين ، حيث تكون النتيجة مصادرة زيته ، المنتج ، ولكن هذا مفهوم لان ثمن المعصرة يزيد عن مئة الف دينار ويدفع صاحبها اجور نقل وعمال ومصاريف بناء وكهرباء ، ولن يعصر زيتون المزارع مجانا ، ولكن لماذا تريد الجمعية ان تتقاضى عشرة قروش من ١٢٠ قرشا ، اي 1/12 من الزيت ، ومقابل ماذا ؟

فرد عليه احد مسؤولي الجمعية بان العشرة قروش عن كل كغم هي مقابل ختم الجمعية لمعاملات التصدير . وهنا رد عليه المزارع على الفور : اذن فانه كما توجد معاصر للزيتون ، فان جمعيتكم معصرة للمزارع ، لعصر عرقه وهضم حقوقه !

من حق المزارع ان لا يثق

لقد اثارت هذه الاجراءات تردد المزارعين ، وخيبت آمالهم ، حيث ان تعقيدات التصدير لا توحي بالطمانينة لهم ، ولفهم ذلك ، فاننا سنضرب مثلا على مزارع يريد تصدير ٣٠ تنكة زيت (وهي كمية تقل عن ربع انتاج اعداد كبيرة من المزارعين) ، فان على هذا المزارع ان يدفع من ويخسر ٥ر٨٢ دينارا فوق الزيت ؟!

وبعد

ان تدخل وزارة التموين الاردنية قد جاء متاخرا ، حيث اوقفت شحن الزيت منذ السابع عشر من الشهر الجاري ، وبعد ان تم تصدير معظم الزيت ، ولم يبق من الكمية المصرح بها سوى ٧٥٠ طنا تقريبا . اما الكمية التي تم تصديرها فعلا ، ومنها المغشوش ، فكانت لصالح تجار الزيت ولم يستفد المزارعون منها شيئا . اذ ان تجار الزيت الموالين للحكومة الاردنية ، وبينهم نائب في البرلمان ، قد اشتروا الزيت من المزارعين بسعر يتراوح بين تسعين قرشا ودينار واحد لكل تنكة ، وفوق ذلك غطوه وصدروه .

وبذلك طار الزيت ومعه طموحات متواضعة للمزارع الذي يكد عدة اعوام بانتظار موسم جيد ، وبقي يجتر همومه وآلامه لموسم قادم ، ولكنه تعلم ان لا يخدع بالوعود الكاذبة ، وبالقرارات التي تشرف على تنفيذها مجموعة من الحرامية !!

الى الصديق منصور الخطيب / الخليل .

وصلتنا رسالتك ، وشكرا على ثقتك بنا ، ونحن اذ نكبر فيك طموحك ، فاننا نتمنى ان تحافظ على مواظبتك وتحصيل نتائج باهرة في دراستك . ولكننا نأسف لعدم تمكننا من المساعدة في الموضوع الذي اشرت اليه ، حيث بامكانك التوجه الى خريجي الدول التي ترغب في الدراسة بها والحصول منهم على ما يلزمك من معلومات حول التخصصات الموجودة بها والشروط العلمية اللازمة لذلك .

نتمنى لكم عاماً سعيداً

وصلتنا هذا الاسبوع باقة اخرى من بطاقات التهنئة بالعام الجديد من اصدقائنا في فارنا / بلغاريا ، وماجد الكسواني في يوغسلافيا وسمى الزغير في بلغاريا وقراء «الطليعة» في كولومبيا باميركا الجنوبية .

فشكرا لهم ، ونتمنى لهم عاما سعيدا وان يحالفهم النجاح .

صباح الوطن

فرجل الديك بتجر الديك.. يا بلد[1]

سعد بن متعوسة ، فلاح فقير يعيش على حد الكفاف ، ومفهوم الزمان لديه تفصله عن لغة الارقام فصاحة فلاح لم يدخل المدرسة ، ولو يوما واحدا ، يسمي ، دائما ، الاشياء باسمائها ، واذا ما سئل عن تاريخ ولادته ، يجيب ببساطة : «... انجبتك يا سعد في ظل «الدوايمة» الطريق بين «الدوايمة» و«الخليل» ، وكانت تحدثني في الاسبوع المقمرة وتقول : «مثل هذه الليلة يا سعد ، كان القمر بدرا ، والطلق صعبا ، وبفعل الوجع كنت وكان الطلق كم ثوبي . وفي حمى الطلق لم اعرف كم انني كنت اطبق اسناني على لحم ذراعي ، .. وكنت يا سعد اكتم صوتي امتثالا مخدوعا لوصية «اشاعها مختار قريتنا» : اشوا قريبا من الشجر واكتموا صوتكم حتى تصلوا الى مامن» ـ واكتمت طوعا للحياة في اكثر اللحظات حاجة للصراخ ، وقتها يا سعد قالوا لنا خرجوا وستعودون قريبا ، فصدقنا ، و«كنا نحسب النار ملوك تمشي وراءها رجال» ، حملنا ما يقيم الاود ، ومفاتيح بيوتنا ، وخرجنا كي نعود ، .. ولم نعد ، ايه يا سعد ، كم كانت امك متعوسة عندما علقت رجاءها على خائنين» .

وسعد يحكي حكاياته ، يأنس للذاكرة لها ، ويشفون ادانهم ، وعندما يهم طويلا يستحثونه : احك يا سعد قصة الديك ، وسعد يقول ، وصرعم يطول حتى تشهدوا لهذه «التنمية» من اخر : «... وظلت والدتي تطعم الديك قمحا ، حتى اصبح يتيه فخرا بين دجاجات حارتنا ، وابي تنظر لديك دجاجاتها بزهو ، الى ان سرت بين نساء البلد اشاعة تقول ، بان عددا من فرسان الدولة سيزورون البلد ، وكانت والدتي تعرف ان الفرسان لا ياكلون سوى لحم الديوك ، وكانوا وقتها ، مع كل موعد لتحصيل الضرائب ، يزورون البلد ويشهون من لحم ديوكها ، وبعدها يضربونا ضربا ، ... توجست والدتي وربطت رجلي الديك وخباته في «الخم» ، .. وظل المختار يرجوها اعطي معروف يا ام سعد ، الفرسان يريدون ان ياكلوا ، وانت تعرفين لا ياكلون سوى الديوك ، .. والمختار يلح بالرجاء ، ووالدتي تلح في اقناعه بان الديك اكله قطب منذ ايام حتى صاح الديك ، وعرف المختار خداعها ، بكت والدتي ، وشيع الفرسان وتركوا البلد كي يعودوا فانية ، وبعدها قالت والدتي تردد حكمة شعبية ورثتها من جدي ، رحمه الله ، وكلما سئلت عن الديك تقول الحكمة : «رجل الديك بتجر الديك ..» .

ويقول سعد : «واعتادت خطى الفرسان التردد على بلدنا ، وفي نهاية كل زيارة يعد «الشاويش» مختار القرية بان «الحكومة الرشيدة» ستدرج اسم بلدنا على «خطة التنمية» ، وسيكون للقرية شان عظيم ، ويعيش اهلها في نعيم ، حتى اثرا على ديوك القرية جميعها ، مرة اخرى : «رجل الديك بتجر الديك ..يا بلد» ، وفي البلد يعدل «اصحاب الشان» الكذبة ، بان «خطة التنمية» ليست كذبة ، ويحلمون في الخيال بعيدا حتى طلعوا بانهم في ايام قادمة سيتحررون من عادة انتظار الاعبار كي ياكلوا الشان ، ـ يقول سعد ـ و«اصحاب الطربوش» من المخاتير ومن لف لفهم ، اصبح كل واحد منهم يطلب دجاجة والخلطات ، اصبح كل فرد في بلدنا الالقاب حتى ولم يتنبه اهل بلدنا الى ان «الباشا» الا عندما كان ياتي «باشا» كل البلدوان» .. حتى زار بلدنا «باشا ولا بعد العكاية» .. وبعد اسبوع سيكمل

ـ فالح العطاونة ـ